دور مراكز البحث في المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية

The role of research centers in harmonizing the outputs of university education with the needs of the labor market in the Arab States

أ/ شفية بوراش

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

c.boureche@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *يساهم التعليم الجامعي بإعداد الموارد البشرية المؤهلة للدخول إلى سوق العمل،ومن المنتظر اكتساب هذه الموارد مجموعة من المهارات الضرورية التي يحتاجها سوق العمل،حيث يطمح أرباب العمل في الحصول على "الطالب المصنع" المعد إعدادا متكاملا، فهو غير مستعد لتحمل أي تكلفة في سبيل تدريبه وتأهيله، باعتبارها مسؤولية الجامعة، ولعل هذا الاختلاف في النظرة ساهم في إلغاء التنسيق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي بالدول العربية،حيث نلاحظ أعدادا هائلة من المخرجات في تخصصات تشبع سوق العمل منها مقابل وجود شح في تخصصات أخرى يحتاجها سوق العمل، وهنا يأتي دور مراكز البحث في ترشيد عملية صنع السياسات التعليمية بالدول العربية التي تسببت في استفحال ظاهرة "بطالة المتعلمين".*

الكلمات المفتاحية: *مراكز البحث،التعليم الجامعي، المخرجات،سوق العمل.*

Abstract*: TheUniversity education contributes to the preparation of human resources eligible to enter the labor market, and it is expected that these resources will acquire the necessary skills required by the labor market.Where employers aspire to have an integrated "manufactured student," they are not willing to afford to train and qualify them.As the responsibility of the University, this difference in perception may have contributed to the elimination of coordination between the needs of the labor market and the output of university education in the Arab States.We note large numbers of outputs in labor market disciplines, and in contrast there is scarcity in other disciplines needed by the labor market.Here's the role of research centers in streamlining educational policy-making in the Arab States, which has exacerbated the phenomenon of "unemployment of learners.*

Key words:*Research centers, University education,Output, The labor market.*

1.مقدّمة:

لا شك في أهمية مراكز البحث في دعم عملية صنع السياسات العامة وإمدادها بالمعلومات الضرورية لترشيد هذه العملية، ولعل من بين المشكلات التي تواجه صانع السياسة التعليمية هي ربط مخرجات الجامعة باحتياجات سوق العمل لتجنيبهم ظاهرة البطالة، ولعل معظلة البطالة لم تسلم منها لا الدول المتخلفة ولا الدول المتقدمة والنامية،ولكن بشكل متباين، بحيث تشير التقديرات إلى استفحالها في الدول العربية وهو ما أدى إلى استفحال ظاهرة أخرى وهي هجرة الكفاءات من الدول العربية نحو الدول الغربية، ومن هنا يأتي دور مراكز البحث للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة التي تسببت في العديد من الآثار التي انعكست سلبا على الدول العربية على جميع الأصعدة.

يقودنا هذا الحديث إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لمراكز البحث في الدول العربية أن تساهم في الحد من اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي بغية تشخيص أسباب الفجوة الحاصلة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية، وغياب التنسيق بين الجانبين وقصد إبراز الدور الذي يمكن لمراكز البحث أن تقوم به لسد هذه الفجوة واقتراح الحلول التي من شأنها تفعيل دورها.

وتهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- معرفة أسباب غياب الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بالدول العربية التي تتمتع بموارد بشرية هائلة كفيلة بالنهوض بالتنمية وضمان استدامتها؛ باعتبار أن المورد البشري وراء نهضة الأمم.
- معرفة أسباب غياب التنسيق بين صانعي السياسة التعليمية وأرباب العمل عند تحديد معالم سياسة القبول الجامعي وعدم إشراكهم باعتبارهم المستفيد الأول من مخرجات الجامعة، وبالتالي كان من الضروري استشارتهم وجمع المعلومات حول احتياجاتهم من المهارات و المعارف، لتحديد التخصصات التي يجب على الجامعة إعداد الموارد البشرية فيها.
- معرفة أسباب الفجوة الحاصلة بين مراكز البحث وصانعي السياسة التعليمية،فما قيمة الأبحاث والجهود المبذولة من طرف مراكز البحث في الدول العربية إن لم تساهم في إثراء وترشيد سلوك صانعي السياسات العامة التعليمية ببلدانهم.
- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تقرب مراكز البحث من عملية صنع السياسة التعليمية في الدول العربية، وتجعل صانع القرار يعي ويدرك أهمية الاستعانة نتائج البحوث المتوصل إليها من طرف مراكز البحث وإشراكهم في حل المشكلات التي تواجه التعليم.

وقد تم تقسيم هذه الدراسةإلى المحاور التالية:

- مقدمة
- مؤشرات الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية.
- أسباب غياب المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية.
- دور مراكز البحث في التضييق من الفجوة الحاصلة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية.
- أسباب عدم مساهمة مراكز البحث في ترشيد عملية صنع السياسة التعليمية في الدول العربية.
- سبل الربط بين مراكز البحث في مجال التعليم و صانعي السياسة التعليمية.
- خاتمة

2. مؤشرات الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية

هناك جملة من المؤشرات التي تبين وتؤكد وجود خلل في عملية الربط بين ما تساهم المؤسسات التعليمية في الدول العربية في إعداده من موارد بشرية للدخول إلى عالم الشغل، وبين ما يطمح أرباب العمل إلى إيجاده من مهارات في تلك الموارد البشرية التي تطرق بابهم، ولعل هذا ما ستحاول الدراسة تسليط الضوء عليه في هذا المحور،بدء بالإشارة إلى الخصائص السكانية للدول العربية بشكل عام، ثم نعرج على آثار تلك الخصائص على كل من النظام التعليمي من جهة وعلى طلبات وعروض العمل في الدول العربية من جهة أخرى.

وقبل التطرق لتلك المؤشرات كان لزاما ضبط بعض المفاهيم المتضمنة في هذا المحور والمتمثلة في:

1.2.تحديد المفاهيم:ستتناول أهم ماجاءوتكررفي الدراسة:

- **المقصود بمخرجات التعليم الجامعي:** إنه لمن الضروري أن يتم الاتفاق على تحديد دقيق لمفهوم مخرجات التعليم الجامعي، فهناك توصيف لهذه المخرجات يستند تمييزها على أساس مخرجات المدى القصير Short –rang out puts، ويرى أصحاب هذا التصنيف أن هذه المخرجات يمكن تسميتها مخرجات معرفية والتي تعني امتلاك المعارف الأساسية وإظهار المهارات العلمية، وهي عادة ما تعطي صورة التحصيل المعرفي الانفعالي، وتقاس هذه المعارف عن طريق وسائل القياس والتقويم وبالتالي منح الشهادة الجامعية. ولا تقاس كفاءة مخرجات التعليم على أساس هذا المدى من التحصيل المعرفي إذ لابد أن تمتد لمدى ابعد وهو تهيئة الفرد للحصول على فرصة عمل، أي قدرته على الانسجام والتكيف مع سوق العمل، وهذا ما يسمى مخرجات المدى البعيد long –term benefets، والمتعلم هنا يسعى للحصول على وظيفة أفضل ومكاسب على مدى الحياة وإدراك لطرق وإمكانات المشاركة في الحياة العملية.

وهذا التوصيف يقودنا بدوره إلى تصنيف آخر هو التفرقة بين مصطلحات النواتج النهائية outputs والمخرجات out coms، وقد أكد البنك الدولي هذا التمييز حيث أشار في تقريره لعام 2000 إلى أن الناتج

النهائي يعبر عن التعلم المكتسب من مهارات ويقاس من الامتحانات والشهادات، في حين يعبر مصطلح المخرج عن التأثيرات الخارجية لناتج التعليم النهائي، أي قدرة المتعلم على تسخير ما قد تعلمه في الحياة العملية.

- **المقصود بمواءمة التعليم الجامعي لسوق العمل:** تعرف المواءمة بأنها:"انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محور لنشاطهالاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي.(الزهراني، 2003، ص21)
- **المقصود بسوق العمل :** يعرف سوق العمل بأنه "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرضالعمل والطلب عليه،أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها،وبالتالي تسعير خدمات العمل.(صباح و بالفاضل، 2012)
- **فجوة الطلب:**هي حصر حالات طلبات التوظيف التي لا تجد عروض توظيف تطابقها. (محمد الخوري، 2013، ص11)
- **فجوة العرض:**هي حصر حالات الوظائف المعروضة التي لا تجد مواطنين لشغلها. (محمد الخوري، 2013، ص11)
- **فجوة العرض السالبة:**وهي خلو وظائف مخططة للتوظيف،واستمرارها شاغرة أو تم شغلها من طرف وافدين (غير مواطنين).
- **فجوة العرض الموجبة:**فهي تصف حالة التكدس بفئة وظيفية معينة،وزيادة أعداد المواطنين الذين يشغلونها فوق المخطط لها،ودون مسوغ،وهي احد أسباب البطالة المقنعة. (محمد الخوري، 2013)

أما بخصوص ما يؤكد وجود فجوة بين عروض العمل وطلبات العمل في الدول العربية سيتم عرضها وفق ما يلي من المؤشرات:

2.2 . الخصائص السكانية في الوطن العربي(ابراهيم التميمي، 2011، ص5):

-بلغ معدل النمو السكاني في الأقطار العربية نسبة 2.4٪ في الفترة مابين 1995 إلى 2003، وتعتبر هذه النسبة عالية بحيث تشكل ضعف المعدل العالمي والبالغ1.6٪ ، وكذا الدول النامية البالغ 1.9٪ ، وأكثر من ذلك عند مقارنته بالدول المتقدمة المقدر ب0.8٪.

وما يمكن قوله بعد استعراض هذه الأرقام هو أن معدل النمو السكاني في الدول العربية يتسبب في نمو معادل في حجم القوى العاملة وفي ضغط شديد على إمكانات التشغيل وقدرات أسواق العمل على الاستيعاب،لذلك على هذه الدول أن تعمل منفردة أو مجتمعة لتخفيض هذا المعدل بنسبة 50٪ مما هو عليه.

- تشكل الخصائص السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي حالة خاصة تستدعي توجهات ومعالجات ذات طبيعة مناسبة لضمان النمو الاقتصادي المناسب من جهة، والتطور الاجتماعي والثقافي الرشيد من جهة أخرى، ومن أهم تلك الخصائص ارتفاع نسبة السكان غير المواطنين في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تراوحت النسبة ما بين 25٪ إلى 78٪ ، وإذا علمنا أن الغالبية من هؤلاء السكان غير المواطنين هم من غير العرب، تتبين لنا أهمية حدوث الانعكاسات السلبية الاجتماعية منها والثقافية والسياسية لذلك، إضافة إلى الانعكاسات المتعلقة بالتشغيل حيث تزداد نسبة البطالة بين المواطنين في عدد من هذه الدول.

-نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة عالية نسبيا إذ بلغت 36.3٪ سنة 2003، وتعد هذه النسبة متفاوتة في الأقطار العربية بين 15.8٪ و 40٪، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع نسبةالسكان دون سن الخامسة عشرة يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة والضغوط على النظام التعليمي، وهو ما ستطلب اعتماد التخطيط الاستراتيجي للاستعداد مبكرا لهذه الفرصة السكانية التي يمكن أن تعود بالإيجاب على الدولة في حالة الاستثمار فيها، وبعكسه؛ فقد تكون عبئ على الاقتصاد الوطني.

-تعد نسبة السكان النشيطين اقتصاديا في الدول العربية والبالغة 32.7٪ منخفضة،حيث تشير هذه النسبة إلى ارتفاع نسبة الإعالة، خاصة إذا علمنا أن هذه النسبة تنخفض إلى ما دون 25٪ في بعض الدول العربية، وترتفع إلى أكثر من 70٪ في دول أخرى وذلك في الدول التي ترتفع فيها نسبة العمالة الوافدة، وهي عمالة نشيطة اقتصاديا كما هو متوقع.

-تتسم الخصائص السكانية في الدول العربية بانخفاض نسبة الفئات التي تزيد أعمارهم عن 66 عاما، وهي السن التي يكون فيها معظم من بلغوها غير نشيطين اقتصاديا، وقد بلغت ما نسبته 3.1٪فقط مقابل النسبة العالمية البالغة 6٪، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة تدريجيا بسبب ظاهرة الفرصة السكانية المشار إليها آنفا من ناحية، إضافة إلى زيادة توقعات الحياة من ناحية أخرى.

-الاقتراب من مرحلة التحول الديمغرافي، أو ما يسمى بالفرصة السكانية نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب وبالتالي انخفاض نسبة الفئات العمرية دون سن الخامسة عشرة مقابل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من الفئات العمرية 15 سنة إلى 65سنة،مما يسبب ضغوط على التعليم وسوق العمل لتوفير فرص العمل الضرورية.

3.2. مؤشرات التعليم والبحث في الدول العربية:

من النظرة الأولية للأرقام المتعلقة بمخرجات التعليم الجامعي في الدول العربية نستشف ابتعادها الكلي عن مفهوم الإعداد وتوفير فرص العمل،بحيث أصبحت تساهم في تكريس ثقافة التخصص وليس ممارسته،فانحسر استخدام التقنيات الحديثة وممارسة التفكير الريادي والتحليل النقدي، وهو ما ستفصل فيه الدراسة فيما يلي :

وتتمثل مؤشرات التعليم والبحث فيما يلي(ابراهيم التميمي، 2011، ص33):

- **استيعاب الجامعات العربية لعدد الطلبة:**لا تدل المعلومات المنشورة حول تأسيس الجامعات العربية وتطورها عن وجود معايير أو سياسة تحدد سقفا لعدد الطلبة الذي يجب أن تستوعبه كل جامعة،كما لا يوجد ضمن تلك المعلومات أن الجامعات العربية تتبنى سياسة محددة للربط بين الإمكانات المتوافرة -من أعضاء هيئة التدريس، مباني، مختبرات ومرافق للتعليم المهني- من جهة، وعدد الطلبة في الجامعة من جهة أخرى، وإن وجدت في بعض منها ،فإنها لم تحظى بتطبيق على أرض الواقع.

فالأعداد المسجلة في كل جامعة في سنة ما لا تعكس بالضرورة استيعاب تلك الجامعة من الطلبة، كما لا يجد الدارس لتطور أعداد الطلبة في الجامعات في الدول العربية أن هناك سقفا محددا توقف عنده مستوى أعداد الطلبة المسجلين في الجامعة، وهذا الوضع ينطبق بشكل عام على الجامعات حديثة التأسيس مثلما ينطبق على الجامعة التي تأسست منذ زمن طويل نسبيا، وفي الحالات التي كان يتم فيها الإعلان فيها عن سقف لاستيعاب جامعة ما من الطلبة نجد أن الالتزام بذلك السقف لم يحترم.

وعند الحديث عن موضوع استيعاب الجامعة لعدد الطلبة يثير انتباهنا تساؤل حول العدد المثالي أو المقبول للطلبة في كل جامعة،وقد تعددت الإجابة على هذا التساؤل،فهناك من يقول بأن العدد مهما كبر يظل مقبولا طالما الاستيعاب مبني على معايير تكفل نوعية مقبولة من التعليم الجامعي، والمقصود هنا بالمعايير هو النسبة بين عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ،إضافة إلى المرافق العلمية الضرورية للتعليم العالي من مكتبات، مختبرات، مستشفيات، مزارع متخصصة، ورش ووحدات البحث المتخصصة وغيرها من الخدمات والمرافق اللازمة لعمل الجامعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك اجتهاد آخر يرى تحديد استيعاب الجامعة من الطلبة وأن يجرى تخطيط حول مدى توفر الإمكانات وفق ذلك، وإذا استدعت حاجة البلد إلى التوسع في التعليم الجامعي بأعداد تزيد عن معدل استيعاب الجامعة الأولي، عندئذ تنشأ جامعة ثانية وفق نفس المعايير، وهكذا، وتبقى المعايير الذهبية في جميع الأحوال توفير الإمكانات اللازمة للأعداد المقررة من الطلبة وفق معايير مقبولة.(القاسم، 1990، ص ص 35-37)

عدد الجامعات والمقدر ب385جامعة سنة2008 نسبة إلى عدد السكان البالغ 334.5 مليون نسمة سنة 2008، أقل من نصف الحد الأدنى للمعدل العالمي أي ما يعادل 1.1٪ جامعة لكل مليون نسمة، حيث بلغ المعدل العالمي 2 إلى 6 جامعة لكل مليون نسمة.

بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم الجامعي 22٪ سنة 2006، وهو اقل من الدول الآسيوية التي بلغت 50٪، مع تسجيل ارتفاع نسبة الإناث التي بلغت 47٪ من إجمالي المسجلين.

تشير البيانات المتاحة حول توزيع الاختصاصات في الدول العربية على مدى التركيز الشديد على الإنسانيات رغم احتياجاتها الكبيرة إلى الفنيين(دردة، 2003، ص48)، حيث بلغ معدل نسبة المسجلين بالتخصصات العلمية والتطبيقية في التعليم الجامعي في هذه الدول 20٪، مقابل ارتفاع نسبة المسجلين بالتخصصات الإنسانية إلى 72٪، بينما تصل نسبة المسجلين بالتخصصات العلمية والتطبيقية إلى 44 ٪في كل من ماليزيا وكوريا وأكثر من ذلك في الدول الصناعية المتقدمة.(بوطانة، واثق شهيد، 2005، ص52)

- **الإنفاق على البحث والتعليم**: فإن معظم الجامعات تهتم بالتعليم وقليل جدا منها يهتم بالبحث العلمي، أما الأعباء البحثية لأعضاء هيئة التدريس تمثل 5٪ ويتطلب زيادته إلى 30٪ ليقترب من نظرائه بالدول المتقدمة،كما أن معدل الإنفاق على التعليم في الدول العربية يبلغ حوالي 340 دولار، ويصل الحد الأعلى إلى 1300 دولارا في دول مجلس التعاون الخليجي وإلى أقل من 200 دولار في بعض الدول العربية، ويعتبر هذا المتوسط للإنفاق ضئيلا إذا ما قورن بمعدل الإنفاق بالدول المتقدمة الصناعية والذي بلغ حوالي6500 دولارا. (منظمة العمل العربية ، 2010، ص52)

4.2 . مؤشرات سوق العمل في الدول العربية:

تبين المؤشرات المتعلقة بأوضاع التشغيل والبطالة في الدول العربية بوضوح حجم التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية من ناحية، والمؤسسات الإنتاجية من ناحية أخرى، والتي يمكن إيجازها فيما يلي، مع الإشارة إلى أن الأرقام التي سترد تعد تقريبية وهي تخص الفترة الزمنية ما بين سنة 2003 وسنة2008 :

- **مؤشرات التشغيل في الدول العربية:**

قبل البدء بعرض الأرقام المتعلقة بنسبة التشغيل، لابد من الإشارة بداية إلى فرص العمل الضائعة التي كان بالإمكان توفيرها من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات الطبيعية التي تزخر بها الدول العربية،حيث أن:

-المساحة الزراعية المستغلة من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية لا تزيد عن 36٪ ،وتغلب عليها الطرق الزراعية التقليدية.

-نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية سنة 2008بلغت 5.4 ٪ ، وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول العربية،حيث تعتبر مرتفعة في الدول التي تمتلك موارد زراعية جيدة،فقد بلغت في السودان 29.3٪ ، وفي سوريا 20.4٪ ، وتراوحت ما بين 13.1٪ و7.8٪في كل من المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن، تونس و لبنان.(منظمة العمل العربية ، 2010، ص38)

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فقد عرف تطورا سنة2008 إذ بلغت 52.3٪ ، مقارنة بسنة 2007 التي بلغت خلالها 48.9٪ ، وتشكل الصناعة الاستخراجية ما نسبته 38.6٪ والصناعات التحويلية 8.9٪.(منظمة العمل العربية ، 2010، ص38)

وبناء على المعطيات السابقة، فقد عرفت اقتصادات الدول العربية انتعاشا ملحوظا سنة 2008 حيث بلغ معدل النمو 26.2٪ بعد أن كان يمثل ما نسبته 15.1٪سنة 2007،لكن هذه النسبة لم تلبث إلا وتراجعت في التقديرات الخاصة بسنة 2009. (منظمة العمل العربية،22010، ص 37)

تشير التقديرات إلى أن حجم القوى العاملة العربية بلغ 125مليون سنة2007، وبذلك بلغ معدل المشاركة بقوة العمل بنسبة 39.2٪ ، ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي بلغ71٪ والدول النامية الذي بلغ نسبة70.7٪ وذلك سنتي 2006 و2007، وهذا ناتج عن ارتفاع عدد السكان دون سن

الخامسة عشرة وضعف مساهمة المرأة في العمل حيث؛ بلغ معدل مشاركة المرأة العربية في قوة العمل 28.٪سنة2007،وفضلا عن انخفاض حجم قوة العمل العربية فقد تم تسجيل ضعف في انتاجية العمالة في الوطن العربي،وذلك بسبب الانخفاض في المستوى التعليمي لقوة العمل وعدم ايلاء أهمية للتعليم المهني والتقني لتوفير المهارات الضرورية وفقا لاحتياجات سوق العمل.(منظمة العمل العربية ، 2010، ص37)

كما تشير التقديرات إلى تركز العمالة في العديد من الدول العربية في القطاع الحكومي والعام،حيث بلغت 30٪ في كل من تونس ومصر، و50٪ في الأردن،وما يقارب 60٪ في الجزائر،في حين لا يتجاوز المعدل العالمي 11٪.(ابراهيم التميمي، 2011، ص ص8،30)

أما بخصوص توزيع العمالة على القطاعات المشار إليها سابقا، فهي كالتالي(منظمة العمل العربية، 2010، ص ص38-39):

-لقد بلغت نسبة العاملين بقطاع الزراعة 25.2٪من قوة العمل العربية.

-أما بالنسبة لقطاع الصناعة وبالرغم من التطور الذي عرفه هذا القطاع في الدول العربية إلا أن نسبة تشغيله للقوى العاملة لا تتجاوز 15.4٪ من قوة العمل العربية، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع دول أخرى حديثة التصنيع التي يساهم بها قطاع الصناعة بنسبة عالية في التشغيل، مثل سنغافورة، ماليزيا،الأرجنتين،البرازيل، وبعض الدول الصناعية كألمانيا وايطاليا، ويعود ذلك إلى دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي في هذه البلدان، بينما يتسم القطاع الصناعي في المنطقة العربية باعتماده على الصناعات الاستخراجية كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل، وصناعات تحويلية تسيطر عليها المصانع الكبرى كثيفة رأس المال والتقنية والمحدودة في توليد فرص العمل.

- أما قطاع الخدمات فقد استحوذ على أكبر نسبة من القوى العاملة حيث بلغت 59.4 ٪من قوة العمل العربية إجمالا، وتتراوح هذه النسبة فرادى بين 83.7٪ إلى 86.7٪ بالنسبة لكل من قطر، الكويت، الأردن والسعودية، وبين 70.8٪ إلى 75٪في كل من العراق، البحرين، الجزائر وليبيا.

ويرجع تركز قوة العمل بالدول العربية في قطاع الخدمات إلى زيادة اهتمام هذه الدول بتنمية هذا القطاع بسبب الربح العالي نسبيا الناتج عن الاستثمار في قطاع الخدمات الذي يشمل: مجال التجارة، الإسكان، الخدمات الصحية، المرافق، السياحة، المطاعم، الفنادق، النقل ،المواصلات، التأمين، المصارف، التمويل، التخزين، الخدمات الحكومية وخدمات أخرى. مما جعل من القطاع جاذب للاستثمارات قصيرة ومتوسطة المدى، وبالتالي التنامي النسبي للقطاع الخاص، وهو ما جعل من قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، إذ بلغت نسبته36٪ سنة 2008.

يتضح جليا أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة في تشغيل القوى العامل ليليه قطاع الزراعة بمساهمة محتشمة مقارنة بالإمكانات المتوفرة لدى الدول العربية، ثم يأتي قطاع الصناعة الذي تعتبر مساهمته ضعيفة يحتاج إلى النهوض به بقوة.

وبناء على ذلك يمكن القول أن هناك فرص كبيرة ضائعة من أجل التقليل من حدة البطالة الناتجة عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة بالدول العربية، وبالتالي يجب توجيه

السياسات التعليمية بهذه الدول للتكيف مع البيئات المحلية للمساهمة بإمدادها بالموارد البشرية المؤهلة للاستثمار وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة اللذان ينتظران جهود إضافية وجدية للنهوض بهما.

- **مؤشرات البطالة في الدول العربية:**وتشير تلك المؤشرات إلى:

ارتفاع المعدل العام للبطالة على المستوى العربي، حيث بلغ هذا المعدل 14٪،ليبلغ عدد العاطلين عن العمل على ضوء ذلك المعدل 17مليون ،وتزيد نسبة البطالة عن ذلك بكثير في عدد من الدول العربية، وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الدول العربية من 14.3٪في المتوسط سنة 2000 إلى حوالي 13٪في المتوسط سنة2007، إلا أن الدول العربية كمجموعة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم، ومع المتوسط العالمي البالغ5.7٪ ، ويعد ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية تحديا كبيرا يواجه اقتصاداتها، ولم يطرأ أي تغيير محسوس على توزيع البطالة بين الدول العربية،حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلا،أو في الدول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار التي عرفتها البلاد، مثل الصومال، فلسطين والعراق (منظمة العمل العربية، 2010، ص6).

- **فجوة التشغيل في الدول العربية**: بناء على المعطيات المتعلقة بنسبة التشغيل وحجم البطالة في الدول العربية، فإن فجوة التشغيل في سوق العمل العربية تتمثل في أن:

- قوة العمل العربية تقدر ب120 مليون، مع الإشارة إلى أن 64 من قوة العمل تتولد من خمسة دول عربية حسب بيانات سنة2007، هذه الدول هي: مصر 29.9مليون، السودان 14.8مليون، المغرب 13.9مليون، الجزائر 13.2مليون، العراق 9.8مليون.

-عدد العاطلين عن العمل يقدر ب 17مليون عاطل عربي.

-عدد طالبي العمل الجدد 3.9مليون سنويا.

-سوق العمل العربية مطالبة بتوفير 80 إلى 100 مليون فرصة عمل سنة 2020، مع استمرار نمو معدل القوى العاملة العربية بحدود 3.4٪ سنويا.

-فرص التشغيل بسوق العمل العربية تبلغ 3.5 مليون سنويا غالبيتها تذهب إلى قوى عمل غير عربية.

-القوى العاملة الأجنبية تقدر ب10.5مليون في دول مجلس التعاون الخليجي فقط، وهذا يشكل ما نسبته 77٪تقريبا من إجمالي قوة العمل في تلك الدول.

-نسبة الموارد البشرية الحاصلة على شهادات اختصاص لا تزيد عن 2.2٪،في حين أنها بلغت 80٪في الدول الصناعية.

3.أسباب غياب المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية:

بناء على ما سبق، يمكن الجزم بأن العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في الدول العربية تتسم بعدم التوازن، وأن عدم مناسبة النظام التعليمي هو من الأسباب الدافعة للهجرة حسب بعض الكتابات،لكن اعتبار هجرة الكفاءات العربية إلى دول الخارج قد يفيد أو لا يفيد بلدا أجنبيا يعد أمر ضئيل

الأهمية بالنسبة للدول العربية، فما يهم هو مدى إسهام تلك الكفاءات في مجتمعاتها(زحلان، ص31)،وعموما يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب وراء اعتلال تلك العلاقة، المتمثلة في:

-غياب أو ضعف مراكز البحث (الشركات الذكية)بين التعليم الجامعي وسوق العمل أدى إلى غياب المعلومات والإحصاءات عن كليهما.

-نوعية مدخلات التعليم الجامعي غالبيتها تلقت تعليما في تخصص العلوم الإنسانية مما أدى إلى نقص في المخرجات الجامعية في مجال التكنولوجيا والتقنيات.

-مساهمة التعليم ما قبل الجامعي في إفراز نسب كبيرة من الطلبة في التخصصات الأدبية والإنسانية، بسبب اقتصار الشعب فيه على شعبتين فقط (علمي /أدبي)،إضافة إلى شروط القبول في كليات الجامعة، مما ينتج عنه تراكم نسبة كبيرة من خريجي التعليم الجامعي في هذه المجالات بالرغم من عدم قدرة سوق العمل على استيعابهم.

-اختلال المدخلات من النظام التعليمي ما قبل الجامعي والذي يغلب عليها الطابع النظري غير التطبيقي، وتعد لحقل الدراسات الجامعية وليس لحقل العمل، وبعد أن تنهي الدراسة الجامعية بمجالات نظرية تفاجأ أيضا بأن سوق العمل ليس له طلب عليها،وهو ما يؤكده حجم البطالة المنخفضالذي تعرفه مخرجات التعليم الجامعي في التخصصات التطبيقية مع بعض التحفظ بمؤهلاتها إلا أنها أقل نقدا من التخصصات النظرية.

-اعتماد صانعي السياسة التعليمية على التخطيط التقليدي الذي يركز على حجم الاستيعاب من الطلبة، المباني، الهياكل، الكتب، الهيئة التدريسية وغيرها، دونما اعتبار للجودة ودون مراعاة المهارات المطلوبة في سوق العمل في عصر العولمة و المعلوماتية.(الحوات، 2009)

-ضعف المواءمة بين مستويات التعليم الجامعي المهني والتقني، أدى إلى اختلال كبير في عرض قوة العمل العربية، بحيث أصبح هرم القوى العاملة مقلوب لصالح أعداد كبيرة من خريجي التعليم الجامعي.

- أدى استقلالية الجامعات مع ضعف أو محدودية الخطط الوطنية لتوجيه وضبط التوازن مابين العرض والطلب في سوق العمل إلى تكرار تخصصات بأعداد كبيرة مع شحه باختصاصات نادرة.

-صغر حجم سوق العمل العربي وضعف قدراته التجارية البينية التي لا تتجاوز 10٪ لأنه أساسا تم بناؤه بحاضنات مادية وبشرية غير عربية.

-هشاشة الاقتصادات العربية أمام تحديات العولمة الاقتصادية وافتقادها للحصانة أمام تقلبات أسعار النفط وتذبذب الأسواق العالمية،كما أن اغلب الاستثمارات الصناعية في الدول العربية لا تساعد على خلق تشابكات كافية تزيد القطاع الصناعي حصانة أمام اتفاقية الجات ولا تمثل رهانات لخلق قيم التصنيع على الأمد البعيد.

4. دور مراكز البحث في التضييق من الفجوة الحاصلة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية :

لاشك أن المعلومات هو وقود السياسات العامة ، والسياسات التعليمية من بين السياسات التي تحتاج إلى معلومات متنوعة ومختلفة من حيث الطبيعة والمجال، وهنا يبرز دور مراكز البحث في توفير المعلومات الضرورية لرسم السياسات التعليمية قصد ربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل، وفيما يلي سنفصل في طبيعة هذه العلاقة الثلاثية بين مراكز البحث والسياسات التعليمية وسوق العمل:

1.4.أهمية المعلومات في عملية الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل:

من المتطلبات الفنية لتخطيط السياسة التعليمية هو وجود قاعدة بيانات ومعلومات، حيث تعد هذه الأخيرة من أساسيات التخطيط الناجح للسياسة التعليمية،فالبيانات والمعلومات الدقيقة، الواقعية،المتجددة، المتدفقة،سهلة التداول والاستخدام يتوقف عليها إحكام عملية التخطيط ومن ثم رشد القرار، فهي تمثل أساس لتحديد وتنمية البدائل المختلفة، بل وتساعد على اختيار البديل المناسب،وتزداد أهمية المعلومات في هذا المجال عند النظر إلى أهم مشكلتين وهما :

- تحديد الأولويات
- وضع الخطط الواقعية

حيث تعود هاتان المشكلتان إلى قصور في البيانات والمعلومات التي تتصل بعملية التخطيط للسياسة، وتتسم البيانات والمعلومات التي تخدم عملية التخطيط للسياسة التعليمية بالتنوع والتعدد،نظرا لتعقد وتشابك النظام ذاته الذي يخطط لسياسته، فالبيانات المتعلقة بجوانب العملية التعليمية بمفردها ليست كافية،إذ أن البيانات السكانية وبيانات القوى العاملة والبيانات الاقتصادية والمالية، لها نفس الأهمية عند تشخيص مشاكل النظام التعليمي.(محمد عيد، 2013، ص ص80-81)

وبالتالي فإن صانعوا السياسة التعليمية بحاجة ماسة إلى ما كشفت وتوصلت إليه مراكز البحث والتفكير من معلومات وبيانات ومعطيات موضوعية صحيحة ومدققة حول النظام التعليمي وسوق العمل، بحيث تساهم مراكز البحث والتفكير بإمداد صانع السياسة التعليمية بالمعلومات الضرورية حول طبيعة الموارد البشرية وخصائصها التي تغطي احتياجات سوق العمل، إضافة إلى طبيعة التخصصات التي تعرف فائضا في سوق العمل والتخصصات النادرة التي بها شح وطلب كبير عليها،وهذا من شأنه ترشيد السياسة التعليمية، ومنه الحد من ظاهرة بطالة المتعلمين وهجرة الأدمغة من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الهدر الحاصل في الموارد التي كلفت إعداد ذلك الكم الهائل من الموارد البشرية التي لا تستفيد منها الدولة،والأدهى هو استنزافها من الدول الغربية التي لم يكن لها لا ناقة ولا جمل في إعدادها، فالدول العربية تفقد بهجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية أفضل مواردها المدربة والقادرة على تحقيق التطور وإنجاح الخطط التنموية المستديمة الطموحة(دردة، 2003، ص ص 34،51)،لتصبح تلك الموارد مقدمة للدول المستقبلة لها على طبق من ذهب،مع الإشارة إلى أن تلك الدول لا تتحمل نفقات إعداد مواردها البشرية بل تقع على عاتق الطالب.

2.4 .وظائف مراكز البحث في الدول العربية:

دخلت مراكز البحوث دائرة الاهتمام العربي في وقت متأخر حيث كانت البداية بتأسيس معهد البحوث والدراسات العربي وذلك سنة 1952 التابع لجامعة الدول العربية ليتم تحويله فيما بعد ليهتم بالتأهيل الأكاديمي. لكن وفي العقود الأخيرة بدأ الاهتمام بمراكز الأبحاث على المستوى العربي سواء من الناحية الكمية أو النوعية،حيث انتشرت ولو بشكل متباين مجموعة من مراكز البحوث المتخصصة والتي تعنى بقضايا مختلفة. وتبرز الأهمية البالغة لمراكز الأبحاث بالنسبة لصانع القرار من خلال مساعدته على ترشيد عملية رسم السياسات وصنع القرار وتفادي الأخطاء التي يمكن أن تكلفهم خسائر كبيرة،وذلك من خلال ممارسة الوظائف الخمس التالية(صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص76):

- **الوظيفة الاستشارية:**يمكنلمراكز البحوث أن تساهم في أهم مرحلة من مراحل رسم السياسات والمتمثلة في التخطيط للسياسة التعليمية،و هذا لا يتم إلا في حالة ما تم استشارتها والأخذ بنتائجها من طرف صانع السياسة التعليمية.
- **الوظيفة الاستشرافية:**لا تقل هذه الوظيفة أهمية عن سابقتها،حيثتقوم مراكز البحوث من خلال هذه الوظيفة بوضع مفاهيم ونماذج لتنمية التعليم في المستقبل،آخذة بعين الاعتبار مجموعة معينة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صانع السياسة في الدول العربية يضطر في غالبية الأحيان إلى رسم سياسات في حالة يشوبها الشك والغموض بسبب عامل المفاجأة والمباغتة الذي يفرضه الموقف الذي يستدعي اتخاذ قرار من أجله، زيادة على ذلك عدم توفر الوقتلأجل جمع كل المعلومات الضرورية وعدم توفر الظروف المناسبة وكذا محدودية الخبرة في مجال التعليم، كل هذا يقودنا إلى القول بأنه يتعذر على صانع السياسة التعليمية في الدول العربيةممارسة وظيفة الاستشراف لما تتطلبه من خبرة في التعامل مع قضايا التعليم وما يتصل بها من مشكلات،بعيدا عن الضغوطات التي تحيط بصانع السياسة.
- **الوظيفة التحليلية والتفسيرية:** حيث تساهم الطريقة التحليلية أو التجريبية العملية أو التصويرية أو غيرها،في رصد حقائق واقع التعليم وتبرزها وتشرحها.
- **الوظيفة الشاملة:** حيث يتم من خلال هذه الوظيفة جمع البحوث التربوية والملخصات المتناثرة للمعلومات البحثية،والتي تساعدها في وضع نظريات في مجال التربية والتعليم ومن ثم تأسيس قاعدة معارف للعلوم التربوية والتعليمية، والدول العربية أحوج إلى مثل هذه القاعدة، التي قد تساهم في إنقاذ أجيال، وكم من أجيال متعاقبة راحت ضحية السياسات التربوية والتعليمية العشوائية وغير مدروسة الآثار والعواقب.
- **وظيفة التقييم:**وتعني الإشراف العلمي للتجارب والإصلاحات في مجال التعليم، ومن هذا المنطلق تكتسب هذه الوظيفة أهمية بالغة كونها تقوم بتوفير المساعدة والمساندة لصانع القرار قبل إقدامه على صنع سياسة تعليمية جديدة، وبالتالي تعتبر ذات طابع وقائي،حيث تنبه صانع السياسة التعليمية للأخطاء التي

يمكن أن يقع فيها من أجل تجنبها، فمراكز البحوث تمتلك معلومات وافرة حول الأسباب الفعلية التي كانت وراء فشل سياسات معينة في فترات زمنية سابقة، وتعتبر هذه المعلومات مفيدة جدا لصانع السياسة.

3.4. مساهمة مراكز البحث في الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل:

إذن مما سبق يتضح أن مراكز البحوث تضطلع بقائمة مهمة من المهام التي من شأنها أن تحقق النهضة الحقيقية لأي بلد، كونها تعالج قضايا وتتناول بالدراسة مشكلات واقعية،قصد المساهمة في تقديم اقتراحات لعلاجها إضافة إلى استباق التطورات واستشراف المستقبل،لترشيد القرارات والسياسات العامة للدولة،عبر المشورة التي تقدمها لصانعي السياسات،وفي مجال الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل فيمكن لمراكز البحث المساهمة بشكل فعال، وذلك من خلال(صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011):

- يمكن أن تكون قناة اتصال فعالة بين الجامعة وسوق العمل،وذلك لخدمة الأهداف المشتركة من خلال إعداد قاعدة بيانات حول سوق العمل تكون متاحة لجميع قطاعات العمل والتي تتضمن تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وهو ما يساعد صانعي السياسات على ترشيد عملية توجيه الطلبة وفق ما هو مطلوب في سوق العمل.
- يمكن أن تقدم اقتراحات لتطوير المناهج بشكل يتناسب مع احتياجات سوق العمل وإدخال تخصصات حديثة تلبية للبيئة المتغيرة وإلغاء أخرى عقيمة.
- تساهم في الربط بين سوق العمل من خلال حصر المعلومات أو المؤشرات المهنية المتعلقة بسوق العمل التي يستفيد منها الباحثين عن العمل والطلبة، وبشكل خاص تساعد الطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة على اختيار التخصصات التي تضمن لهم فرص عمل أو بناء فكرة مشروع خاص بهم بعد التخرج لإنشاء مؤسسات متوسطة أو صغيرة أو حتى مصغرة .
- يمكن أن تساهم في إيقاف الهدر الحاصل في الموارد الناتج عن الإنفاق على إعداد موارد بشرية في تخصصات تشبع بها سوق العمل.
- يمكن أن تساعد في مواجهة التحديات التي تواجه التعليم الجامعي مثل: النمو السكاني وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وآثاره،الانتشار الجغرافي للتعليم،إدخال الأنماط الحديثة للتعليم الجامعي، زيادة الجودة في مخرجات التعليم الجامعي وتأهيل هيئة التدريس والطلبة.
- يمكن أن تساعد صانعي السياسات على الارتقاء إلى مستوى التفكير الاستراتيجي الذي يمكنهم من مواجهة الطوارئ والأزمات، وتكوين رؤى مختلفة للعوامل الداخلية المتغيرة والعوامل الخارجية القادرة على خدمة التغيير المطلوب في البيئة المحيطة.

5. أسباب عدم مساهمة مراكز البحث في ترشيد عملية صنع السياسة التعليمية في الدول العربية:

إن المتأمل للأدوار الخمس التي تظطلع بها مراكز البحوث تجعله يطرح تساؤلات عديدة حول أسباب تعثر السياسات التعليمية في الدول العربية، والإجابة على هذه التساؤلات تقودنا إلى الإشارة للفجوة الحاصلة بين مراكز البحث وصانعي السياسة التعليمية،ليس فقط في مجال التعليم إلا أنها أوسع وأعمق في العلوم الاجتماعية أقل حدة في العلوم التطبيقية،كما أنها توجد في جميع الدول لكنها تظهر بوضوح في الدول العربية خاصة تلك الواقعة في إفريقيا.

وتتفاعل أسباب الفجوة هذه لتخلق مناخ غير صحي يعيق التعاون بين مراكز البحوث وصانعي السياسات التعليمية، وكلما زادت الحدة وقوتها اتسعت الفجوة بين الجانبين، وتتعلق بعض من تلك الأسباب بمراكز البحوث وطبيعة عملها وأدوارها وانتماءاتها، وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة صانعي السياسة وعملية صنع السياسة التعليمية نفسها، وستتم الإشارة إلى تلك الأسباب في النقاط التالية:

1.5.غياب الاستقلالية:حيث تعاني نسبة كبيرة من مراكز البحوث في الدول العربية من مشكل عدم الاستقلالية؛حيث تكون في الغالب تابعة لجهات حكومية متمثلة في الجامعات الحكومية، وهو ما يؤثر على أداء مهامها بالشكل المفروض القيام به، ولعله من أهم الأسباب التي جعلت مراكز الأبحاث في الدول العربية غير فاعلة وغير قادرة على ممارسة دورها الحيوي المتعلق بترشيد السياسات العامة، ولعل حجم الإنفاق المحتشم الذي تخصصه الدول العربية لمجال البحث العلمي،يؤكد ذلك،بحيث لا يتجاوز حجم الإنفاق في الدول العربية ما نسبته 0.8من دخلها القومي وهو رقم بعيد جدا عما تخصصه الدول المتقدمة مثل الصين، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية؛ فمدينة مثل واشنطن لوحدها تضم 397 مركزا بحثيا وهو أكثر من عدد المراكز المنتشرة في الدول العربية قاطبة.

2.5.التمويل: يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لعمل أي هيئة أو مؤسسة لا سيما هيئات ومؤسسات البحث، ولعل مشكل التمويل مرتبط باستقلالية المؤسسة في حد ذاته،بحيث تعاني مراكز البحث التابعة للجهات الحكومية من شح في الموارد المالية وهو ما يؤثر لا محالة على أدائها، لكن حتى بالنسبة لمراكز البحث الخاصة تعاني ذات المشكل،حيث تضطر بعض المراكز الخاصة إلى تمويل نشاطاتها البحثية بواسطة المطبوعات التي قد تنزل بمستواها العلمي بغرض الهدف التجاري والذي يؤثر على جودتها،وفي النهاية تجد مراكز البحث الخاصة نفسها واقعة في شرك المؤسسات المانحة والتمويل الأجنبي؛ التي تبدو من الوهلة الأولى بأنها مساعدات بريئة، لتظهر لاحقا النوايا الحقيقية ،فمن المعروف في مجال صنع السياسات أن من يملك المال يملك سلطة صنع القرار ويحدد الأولويات،والتمويل الأجنبي دائما ما يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمعات العربية وقد يكون التأثير سلبيا، لتتحول مراكز البحث نتيجة لذلك إلى مراكز مشبوهة في نظر الحكومات، وهو ما قد يعرضها إلى المساءلة القانونية في بعض الدول. زيادة على ذلك، نجد مشكل من نوع آخر يطرح نفسه، وهو ضعف الحوافز وغياب بيئة تساعد الباحث على القيام بالأبحاث والتفرغ الكامل لها دون الانشغال بالجانب المادي،إضافة إلى عدم إشراك الباحثين في دورات علمية وضعف الإمكانات التسويقية للإنتاج المعرفي عند نشر الكتب أو الدوريات أو المجلات العلمية،وكل هذه العوامل

تدفع بالباحثين في الدول العربية إلى الهجرة للدول الأوروبية للبحث عن فرص أفضل أو حتى العمل في بلده لصالحها.

3.5.غياب مفهوم الأولويات التعليمية: ويقصد بالأولويات التعليمية أولويات البحث في مجال التعليم وأولويات السياسة التعليمية، فقد تحدد أولويات البحث أولويات السياسة،إذا ما كشفت عن مشكلات وقضايا يعانيها نظام التعليم وتحتاج حلولا توصل إليها البحث، ولكنها تحتاج تشريعا وتقنينا من قبل صناع السياسة التعليمية.كما قد تحدد أولويات السياسة أولويات البحث،خاصة إذا كان هناك قرارات يراد دراستها تمهيدا لتطبيقها ويراد معرفة مدى تلاؤمها مع الواقع(صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص87)،وترجع أسباب غياب الأولويات إلى (صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص88):

- **غياب خرائط البحث**: وهذا يؤدي إلى غياب العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث،مما يؤدي إلى التكرار في تناول الموضوعات والابتعاد عن الموضوعات المهمة والملحة.
- **عدم وجود الوسيط المعرفي**: فمن أهم وظائفه هي إيصال أولويات البحث من صناع السياسة التعليمية للباحثين، ونقل نتائج البحوث لتكون بمثابة أولويات للسياسة التعليمية.

4.5. العامل السياسي: يتوقع من الباحثين في مجال التعليم الالتزام بالموضوعية والابتعاد عن الذاتية في إعداد بحوثهم، وهذا مالا يمكن انتظار حصوله بالنسبة لصانعي السياسة التعليمية كونهم رجال سياسة، وعملية صنع السياسة التعليمية تعد عملية سياسية بالدرجة الأولى، مما يعني أن صانع السياسة التعليمية قد يلجأ إلى نتائج البحوث التي توصلت إليها مراكز البحث في مجال التعليم إذا كانت هذه الأخيرة لا تتعارض و توجهات السلطة السياسية، متخذة منها مبررا لصنع سياسة تعليمية معينة ومحاولة إقناع الرأي العام بها، فتبقى مراكز بحث عبارة عن هيئات استشارية تعرض نتائج تقدم توصيات غير ملزمة لصانع السياسة،إن شاء أخذ بها وإن شاء تجاهلها.(صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص79)

5.5. انتشار البحوث الفردية وقلة البحوث الجماعية:يختلف البحث الجماعي عن البحث الفردي في عدد الباحثين المشاركين في إجراء البحث، وفضلا عن ذلك يختلفان في نوعية الموضوعات التي يتناولها كل منهما، حيث يركز البحث الجماعي على مشكلة من المشكلات الكبرى والشائكة التي تستدعي بحثا علميا قصد إيجاد حل لها، أو يتناول ظاهرة ملحة لها تأثير كبير على الرأي العام، وبالتالي تتسم موضوعات البحوث الجماعية بالطابع القومي التي تفرض نفسها ضمن أولويات جدول أعمال السياسة العامة للدولة قصد دراستها ومعرفة كيفية التحكم فيها، عكس البحوث الفردية التي تتصف بتجميع للمعلومات بعيدا عن أي تجديد و ابتكار.(البوهي، 1998، ص ص 57-58)

6.5. انعدام قنوات الاتصال بين الباحثين وصانعي السياسة:من الملاحظ أن مراكز البحوث لم تبذل جهدا في إيصال نتائج بحوثها إلى صانع السياسة التعليمية في شكل نشرات أو مجلات، وبالتالي بقيت محدودة التأثير ولم تأخذ طريقا للتجسيد على أرض الواقع،كونها صارت متواجدة في أرفف المكتبات لا

يستفيد منها إلا باحثين آخرين لانجاز بحوث فردية لا أكثر؛ لتحقيق أهدافهم الخاصة مثل نيل شهادة علمية أو للترقية.(صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص ص93، 113)

7.5. ضعف كفاءة أجهزة التخطيط والإحصاء:إن غياب أو ضعف أجهزة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارات التعليم أدى إلى غياب خطط قطاعية، فوجود مثل هذه الأجهزة من شأنه أن يساعد الباحثين على انجاز بحوثهم، لكن مع غيابها وعدم قيامها بدورها المتعلق بإتاحة تلك المعلومات إضافة إلى الأمن المعلوماتي، فإن أغلب تلك البيانات والمعلومات التي تمتلكها تبقيها سرية، وفي هذه الحالة يجد الباحث نفسه أمام موقفين إما أن يكتفي بما هو متاح من معلومات والنتيجة تكون غير سليمة باعتبار أن البحث قائم على معلومات ناقصة،أو أن ينصرف الباحث لتناول الموضوعات المستهلكة والتي لا تحتاج إلى بيانات أو إحصاءات والاكتفاء بالمتوفر في المكتبات. (صبري الحوت، السيدة محمود ابراهيم، 2011، ص94)

6. سبل الربط بين مراكز البحوث في مجال التعليم وصانعي السياسة التعليمية:

هناك جملة من التدابير من شأنها أن تجعل من الأبحاث المتوصل إليها من طرف مراكز البحث بالدول العربية ذات فعالية في عملية صنع القرار و السياسات العامة، من جهة ، وتزيد من اهتمام صانع القرار بتلك الأبحاث ومحاولة الأخذ بها في عملية رسم السياسات،منها جملة تلك التدابير نذكر:

1.6. التنسيق بين هيئات البحث في مجال التعليم ومراكزها:من المهم وجود نوع من التنسيق بين الهيئات المهتمة بمجال البحث في التعليم،والنتيجة المرجوة هي مساعدة الباحثين حيثما كان موقفهم في متابعة البحث،كما يساهم هذا التنسيق في تضافر الجهود المبذولة في مجال التعليم وتعميم النتائج للاستفادة القصوى،ولتحقيق هذا التنسيق هناك مجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها،أهمها: توثيق كل هيئة لجهودها وبحوثها وكل المعلومات التي بحوزتها، ونشر كل ذلك مع جعله متاحا لمختلف الهيئات الأخرى، مع ضرورة تعرف كل هيئة من هيئات البحث على جهود الهيئات الأخرى من خلال المعلومات التي تنشرها كل هيئة عن نفسها، ومحاولة إيجاد روابط وقنوات اتصال بينها وغيرها من الهيئات التي تتبادل عن طريقها المعلومات والمطبوعات والمنشورات،إضافة إلى وجود هيئة على كل مستوى من المستويات القطرية والقومية والإقليمية والدولية تكون مهمتها ربط هيئات البحث في نطاقها بعضها ببعض.(منير مرسي، ص70)

2.6. إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات المتعلقة بمجال التعليم:لاشك أن وجود قاعدة للبيانات في مجال التعليم يخدم كل من الباحثين وصانعي السياسة التعليمية،هذه القاعدة سيكون لها العديد من الفوائد، منها(الصاوي، 1997، ص735):

- حصر كل البحوث العلمية التي تم إجراؤها في مجال التعليم.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث، والعمل على صنع القرارات الرشيدة بناء على تلك النتائج.
- عدم تكرار البحوث بفضل توفر الدراسات السابقة.
- توفير الجهد والوقت على الباحثين في الحصول على البحوث .

3.6. المشاركة: هناك معلومات واعتبارات أخرى لدى صانع السياسة التعليمية لابد من أخذها بعين الاعتبار عند إصدار أي قرار تعليمي، وهذا ما يفرض على الباحثين إجراء البحوث التي تستجيب لأسئلة صانعي السياسة من خلال إشراكهم في إنتاج المعرفة، كما أن مشاركة صانع السياسة في البحث يسهل إجراءات انجازه وسرعة إتمامه من منطلق أن من يشارك في عمل ما يسعى إلى أن يراه حيز التنفيذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مشاركة الباحثين في عملية صنع السياسة التعليمية مهم لمعرفة أبعاد قضايا السياسة وأهم مشكلاتها وآليات صنعها وكيفية تنفيذها، وهو ما يجعل بحوثهم أكثر إجرائية وواقعية.(ماجين، 1997، ص ص 90-91)

4.6.استخدام العنصر البشري (الوسيط المعرفي أو المخطط التعليمي):يمكن تضييق الفجوة من منظور كل من الباحث وصانع السياسة عن طريق استخدام وسيط معرفي؛ لديه مهارات تسويق المعرفة البحثية التي ينتجها البحث ليقدمها في لغة وطريقة، تمكن صانعي السياسة التعليمية من فهمها واستيعابها ،لكنه لا يستطيع التعامل معهم،لذا اقترحت كتابات أخرى في مجال التعليم أن يكون هذا الوسيط من الباحثين ليتحدث بلغة البحث وينقل نتائجه إلى صناع السياسة، وهناك من اقترح أن يكون محلل للسياسات ليتمكن من انتقاء نتائج البحث التي تخدم عملية صنع السياسة التعليمية،لكنه يبقى بعيدا عن البحث ومشكلاته، لذا لابد أن تتحلى شخصية الوسيط بخصائص كل من الباحثين وصانعي السياسة.(علي مطر، 1989، ص247)

7. الخاتمة:

تبتعد مخرجات التعليم الجامعي في الدول العربية عن مفهوم الإعداد وتوفير فرص العمل مقابل تكريس ثقافة التخصص بدل ممارسته، ولم يعد خافيا ذلك خلل في عملية الربط بين ما تساهم المؤسسات التعليمية في الدول العربية في إعداده من موارد بشرية للدخول إلى عالم الشغل، وبين ما يطمح أرباب العمل إلى إيجاده من مهارات في تلك الموارد، حيث يمكن الجزم بأن العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في الدول العربية تتسم بعدم التوازن واعتلال العلاقة.

لاشك أن لمراكز البحث دورا هاما في توفير المعلومات الضرورية لرسم السياسات التعليمية قصد ربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل، الا انه يمكن القول أن الواقع الحالي يوجب على مراكز البحث التوسع في مجالات البحث والدراسات، لكن وفي ظل الوضع الذي تعرفه علاقة مراكز البحث وصانعي السياسة التعليمية بالدول العربية، فإنه من الواضح أن هناك حاجة ماسة لسد الثغرة الموجودة بين الجانبين لتحقيق التنسيق بينهما، حيث يمكن لمراكز البحث في الدول العربية أن تقوم بدور هام وحيوي في خدمة وتوطين وتطوير سوق العمل، وفي بحث المشكلات التي تعترض سير الصناعة والزراعة والاقتصاد للوصول إلى حلولم ناسبة مبنية على أسس علمية مما سيؤدي إلى تحسين عمل المؤسسات و رفع مردوديتها، ويمكن لهذا التعاون أن يلبي احتياجات سوق العمل والشركات التابعة له في جميع مراحل العمل المختلفة .

8. قائمة المراجع:

- أحمد العلي دردة. (2003). *هجرة العقول العربية -أسبابها وسبل معالجتها*. بيروت.
- انطوان زحلان. (د.ت.). *هجرة الكفاءات العربية*.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- رمضان السنوسي، عبد السلام الدويبي،علي الحوات. (2009). *دراسات في تنمية الموارد البشرية -نحو ثقافة داعمة للتمكين*. طرابلس: دار الفسيفساء.
- سعاد محمد عيد. (2013). *تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- سعد عبد الله الزهراني. (2003). *مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية*. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.
- سيف الاسلام علي مطر. (سبتمبر, 1989). ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليميةدراسة تحليلية لبعض الادوار و الممارسات. *مجلة دراسات تربوية، 4* (20).
- صباح عبد الله محمد بافضل، و حنان عبد الله سحيم الغامدي. (19-23 مارس 2012). *المواءمة بين مخرجات تعليم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول اللغة العربية لغة عالمية:مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة، بيروت.
- صبحي القاسم. (1990). *التعليم العالي في الوطن العربي*. عمان: منتدى الفكر العربي.
- عبد الله بوبطانة، واثق عبد الله شهيد، و آخرون. (2005). *الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- علي خليل ابراهيم التميمي. (2011). *فجوات التعليم والتدريب والبحث العلمي وسوق العمل العربية*. المنامة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- علي محمد الخوري. (سبتمبر 2013). التوطين بين العرض والطلب دراسة لواقع التوطين في الدول العربية ومتطلباته. *مجلة رؤى استراتيجية*.الإمارات.
- فاروق شوقي البوهي. (1998). *مناهج وتقنيات البحث العلمي في التربية وعلم النفس*. الاسكندرية: مطبعة الجمهورية.
- السيدةابراهيم محمود سعد. (2011). *المخطط التعليمي-دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد منير مرسي. (2010). *البحث التربوي وكيف نفهمه؟* القاهرة: دار عالم الكتب.
- محمد وجيه الصاوي. (23-24 ديسمبر1997). *نحو قاعدة بيانات للبحوث التربوية والنفسية*. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر لقسم أصول التربية حول البحث التربوي مفاهيمه-اخلاقياته-توظيفه.المجلد الثاني، المنصورة.
- منظمة العمل العربية. (2010). *التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية*. مصر.
- نول ماجين. (1997). ربط البحث بصناعة السياسة. *مجلة التربية* (23).